اتفاقية استخدام المكاتب القانونية والمحامين

لمنصةLEGAL TECH

أولًا: المقدمة

تنظم هذه الاتفاقية العلاقة بين منصة LEGAL TECH وبين المكاتب القانونية والمحامين والمستشارين القانونيين والجهات المهنية التي تستخدم المنصة لتقديم الخدمات القانونية أو إدارة أعمالها أو التواصل مع العملاء أو إدارة القضايا والمستندات والخدمات المرتبطة بها.

وتعتبر هذه الاتفاقية ملزمة قانونًا لكل مكتب قانوني أو محامٍ أو جهة مهنية تقوم بإنشاء حساب أو استخدام أي من خدمات المنصة.

ويعد استخدام المنصة موافقة نهائية وصريحة على جميع البنود الواردة في هذه الاتفاقية والسياسات المرتبطة بها.

المادة (١): التعريفات

يقصد بالمصطلحات التالية المعاني الموضحة أمام كل منها:

- المنصة: منصة LEGAL TECH بجميع خدماتها وأنظمتها وتطبيقاتها.
- المكتب القانوني: أي مكتب محاماة أو منشأة قانونية أو شركة مهنية تستخدم المنصة.
- المحامي: أي شخص مرخص له نظامًا بممارسة المهنة أو تقديم الخدمات القانونية.
- العميل: أي مستخدم يستفيد من خدمات المكتب عبر المنصة.
- الحساب المهني: الحساب الخاص بالمكتب أو المحامي داخل المنصة.
- الخدمات القانونية: الاستشارات، العقود، القضايا، المذكرات، التمثيل القانوني، الخطابات، أو أي خدمات قانونية أخرى.
- المحفظة المالية: الرصيد أو العمليات المالية المرتبطة بالحساب.
- البيانات المهنية: جميع البيانات والمستندات والمعلومات المتعلقة بالقضايا والعملاء والخدمات القانونية.
- المحتوى القانوني: أي مستندات أو مذكرات أو ملفات أو مراسلات أو بيانات يتم تداولها عبر المنصة.

المادة (٢): طبيعة دور المنصة

١. تعد المنصة مزودًا تقنيًا للخدمات الرقمية ولا تعتبر مكتب محاماة أو جهة تمثيل قضائي.

٢. لا تتحمل المنصة مسؤولية:

   - صحة الأعمال القانونية.
   - جودة الاستشارات.

- نتائج القضايا.
- التزامات المحامين المهنية.
- التمثيل النظامي أمام الجهات القضائية.

٣. يتحمل المكتب أو المحامي كامل المسؤولية المهنية والنظامية عن جميع الخدمات المقدمة للعملاء.

٤. لا تعد المنصة طرفًا في العلاقة التعاقدية أو المهنية بين المكتب والعميل.

المادة (٣): متطلبات التسجيل والترخيص

يقر المكتب أو المحامي بما يلي:

١. امتلاكه التراخيص والتصاريح النظامية اللازمة.

٢. صحة جميع البيانات والمستندات المقدمة.

٣. تحديث البيانات عند تغيرها.

٤. عدم استخدام بيانات أو تراخيص مضللة أو منتهية.

٥. الالتزام بجميع الأنظمة المهنية والتنظيمية داخل المملكة العربية السعودية.

ويحق للمنصة:

- طلب مستندات تحقق إضافية.
- تعليق الحساب لحين التحقق.
- رفض أو إلغاء أي حساب مخالف.

المادة (٤): مسؤوليات المكتب والمحامي

يلتزم المكتب أو المحامي بما يلي:

١. تقديم الخدمات القانونية بصورة مهنية ونظامية.

٢. المحافظة على سرية بيانات العملاء.

٣. الالتزام بأخلاقيات المهنة.

٤. عدم إساءة استخدام المنصة.

٥. عدم رفع مستندات مزورة أو مخالفة.

٦. مراجعة جميع المخرجات القانونية قبل اعتمادها.

٧. استخدام الحساب للأغراض المهنية المشروعة فقط.

٨. عدم تمكين أطراف غير مصرح لهم من الوصول للحساب.

٩. الامتثال لجميع الأنظمة القضائية والتنظيمية.

١٠. تحمل المسؤولية الكاملة عن موظفيه ومستخدميه الفرعيين.

المادة (٥): القضايا والاستشارات والعقود

١. يتحمل المكتب أو المحامي وحده مسؤولية:

- قبول أو رفض القضايا.
- محتوى الاستشارات.
- صياغة العقود.
- متابعة الجلسات.
- التمثيل القضائي.
- المستندات المقدمة.

٢. لا تضمن المنصة:

- نجاح القضايا.
- صحة النتائج القانونية.
- نتائج الأحكام.
- دقة المستندات المرفوعة من المستخدمين.

٣. جميع الأعمال القانونية تتم تحت إشراف ومسؤولية المكتب أو المحامي وحده.

المادة (٦): استخدام الذكاء الاصطناعي

١. قد توفر المنصة أدوات ذكاء اصطناعي للمساعدة في:

- التحليل القانوني.
- تلخيص المستندات.
- اقتراح الصياغات.
- إعداد المسودات.
- تحليل العقود والقضايا.

٢. يقر المكتب والمحامي بأن:

- المخرجات ذات طبيعة تقنية مساعدة.
- لا تعتبر استشارة قانونية نهائية.

- قد تحتوي على أخطاء أو نتائج غير مكتملة.

٣. يتحمل المكتب أو المحامي كامل المسؤولية عن:
   - مراجعة المخرجات.
   - اعتمادها.
   - استخدامها.
   - أي نتائج مترتبة عليها.
٤. تخلي المنصة مسؤوليتها عن أي ضرر أو مطالبة ناتجة عن الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المادة (٧): سرية القضايا والبيانات

١. يلتزم المكتب والمحامي بالمحافظة على سرية:
   - القضايا.
   - الأحكام.
   - العقود.
   - المراسلات.
   - بيانات العملاء.
   - المستندات القانونية.
٢. يحظر مشاركة أو إفشاء أي بيانات دون سند نظامي أو موافقة لازمة.
٣. يتحمل المكتب المسؤولية الكاملة عن أي إفشاء أو تسريب ناتج عن:
   - إهمال المستخدمين.
   - مشاركة الحسابات.
   - ضعف الإجراءات الداخلية.
   - إساءة استخدام الصلاحيات.

المادة (٨): المحافظ المالية والعمولات

١. يجوز للمنصة تشغيل محافظ مالية أو أنظمة مدفوعات إلكترونية.
٢. يوافق المكتب أو المحامي على:
   - الرسوم والعمولات المعتمدة.

- إجراءات التحقق المالي.
- سياسات السحب والتحويل.
- إجراءات مكافحة الاحتيال وغسل الأموال.

٣. يحق للمنصة:
- تعليق أي عملية مشبوهة.
- تجميد الأرصدة مؤقتًا.
- طلب مستندات تحقق إضافية.
- تأخير عمليات السحب عند الحاجة النظامية أو الأمنية.

٤. يتحمل المكتب مسؤولية:
- البيانات البنكية.
- الضرائب والزكاة والرسوم النظامية.
- أي التزامات مالية نظامية.

المادة (٩): الحسابات الفرعية والصلاحيات

١. يجوز للمكتب إنشاء حسابات فرعية للموظفين أو المحامين أو الإداريين وفق حدود الباقة.

٢. يتحمل المكتب كامل المسؤولية عن:
- إدارة الصلاحيات.
- أنشطة الحسابات الفرعية.
- إساءة الاستخدام.
- حماية بيانات الدخول.

٣. يحق للمنصة تقييد بعض الصلاحيات وفق نوع الاشتراك أو السياسات الأمنية.

المادة (١٠): الاستخدام المقبول

يحظر على المكتب أو المحامي:

١. استخدام المنصة بصورة مخالفة للأنظمة.

٢. رفع أو تداول بيانات غير مشروعة.

٣. انتحال صفة جهة أو محامٍ آخر.

٤. إساءة استخدام بيانات العملاء.

٥. استخدام المنصة في الاحتيال أو غسل الأموال.

٦. محاولة اختراق أو تعطيل النظام.

٧. تجاوز القيود الفنية أو الأمنية.

٨. مشاركة الحسابات بصورة غير مصرح بها.

٩. استخدام المنصة للإضرار بالمستخدمين أو المنافسين.

المادة (١١): الملكية الفكرية

١. جميع حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمنصة محفوظة للجهة المالكة.

٢. لا يحق للمكتب أو المحامي:

- نسخ النظام.
- إعادة بيعه.
- محاولة استخراج الكود البرمجي.
- تطوير خدمات منافسة اعتمادًا على النظام.

٣. يحتفظ المكتب بملكية المحتوى الذي يرفعه، مع منح المنصة حقًا تقنيًا محدودًا لتشغيل الخدمات.

المادة (١٢): التوفر الفني والدعم

١. تسعى المنصة لتوفير الخدمة بأعلى مستوى ممكن من الاستقرار.

٢. لا تضمن المنصة التشغيل دون انقطاع دائم.

٣. قد يتم:

- إجراء صيانة دورية.
- تحديث الأنظمة.
- إيقاف بعض الخدمات مؤقتًا.

٤. تقدم خدمات الدعم الفني وفق السياسات والباقات المعتمدة.

المادة (١٣): حدود المسؤولية

١. لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن:

- النزاعات بين المكتب والعملاء.
- أخطاء المحامين المهنية.

- فقدان القضايا أو المدد النظامية.
- القرارات القانونية المتخذة عبر المنصة.
- الأضرار غير المباشرة.
- فقدان الأرباح أو السمعة.

٢. مسؤولية المنصة – إن وجدت – لا تتجاوز قيمة الاشتراك المدفوع عن آخر مدة اشتراك فعالة.

المادة (١٤): الإيقاف وإنهاء الحساب

يحق للمنصة تعليق أو إلغاء الحسابات عند:

١. مخالفة الأنظمة أو الاتفاقيات.

٢. إساءة استخدام المنصة.

٣. تقديم بيانات غير صحيحة.

٤. ممارسة أنشطة مشبوهة أو احتيالية.

٥. الإضرار بأمن النظام أو المستخدمين.

٦. التأخر في سداد المستحقات.

ويحق للمنصة اتخاذ الإجراءات التقنية أو النظامية اللازمة دون تحمل أي مسؤولية تعويضية.

المادة (١٥): الامتثال النظامي

يلتزم المكتب أو المحامي بالامتثال لجميع الأنظمة السعودية ذات العلاقة، بما في ذلك:

- الأنظمة المهنية.
- أنظمة المحاماة.
- أنظمة حماية البيانات.
- أنظمة الجرائم المعلوماتية.
- الأنظمة المالية والتنظيمية.
- أنظمة مكافحة الاحتيال وغسل الأموال.

ويتحمل المكتب وحده مسؤولية أي مخالفة نظامية تنشأ عن استخدامه للمنصة.

المادة (١٦): القوة القاهرة

لا تتحمل المنصة أي مسؤولية عن أي تعطل أو تأخير أو خسائر ناتجة عن ظروف خارجة عن الإرادة، ومنها:

- الأعطال التقنية الكبرى.
- الكوارث الطبيعية.
- الهجمات السيبرانية.
- انقطاع الاتصالات.
- القرارات الحكومية.
- الظروف الطارئة.

المادة (١٧): النظام الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة المملكة العربية السعودية.

وتختص المحاكم المختصة داخل المملكة العربية السعودية حصريًا بالنظر في أي نزاع يتعلق بهذه الاتفاقية أو استخدام المنصة.

المادة (١٨): الإقرار النهائي

يقر المكتب أو المحامي بأنه:

- قرأ هذه الاتفاقية بعناية.
- فهم جميع أحكامها.
- وافق عليها بصورة كاملة ونهائية وملزمة.
- يتحمل كامل المسؤولية المهنية والنظامية عن استخدامه للمنصة وخدماته المقدمة عبرها.

آخر تحديث: يونيو ٢٠٢٦.